

د. خالد فهمي: مشروع العاصمة الإدارية كارثة بكل المقاييس ولا يخدم سوى مسؤولي الحكومة



السبت 14 مارس 2015 12:03 م

كشف الدكتور خالد فهمي، أستاذ ورئيس قسم التاريخ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، حقيقة العاصمة الإدارية الجديدة التي تسعى حكومة إبراهيم محلب الانقلابية لتنفيذها، وتقدمت بها خلال المؤتمر الاقتصادي اليوم، واصفا المشروع بأنه "كارثة".

وقال في تدوينة له، نشرها عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" قبيل انعقاد المؤتمر: "منذ يومين اتصل بي صديق يخبرني بأن الحكومة قررت بناء عاصمة جديدة لمصر على طريق القاهرة-السويس، فرددت عليه قائلا إن ذلك الخبر لم يتأكد بعد، وأغلب الظن أنه إشاعة المقصود منها تشويه صورة الحكومة، فليس من المعقول أن تقدم الحكومة على خطوة كهذه تغير بها من طبيعة البلاد، وتاريخها، وجغرافيتها، وسياساتها، واقتصادها دون مداولة أو دراسة أو مناقشة".

وأضاف: "لكن بما أننا بالفعل نتعامل مع نظام يسمح لنفسه أن يعيد تشكيل جغرافية البلاد وتاريخها، حرفيا لا مجازا، ثبت اليوم أن ذلك الخبر صحيح وليس إشاعة كما توهمت أو تمنيت، فوزير الاستثمار، أشرف سالم، طلع علينا مصرحا بأن الحكومة اتخذت بالفعل قرار بناء عاصمة جديدة نظرا لشدة الازدحام في القاهرة، ومن أجل نقل كل المباني الحكومية"، وأضاف الوزير أن المشروع سيستغرق ١٢ عاما، وستبلغ تكلفته الإجمالية نحو ٥٠٠ مليار جنيه".

وتابع: "وليس للمرة الأولى أجد نفسي مضطرا أن أفكر في البديهييات حتى أستطيع استيعاب مدى التخبط الذي تتعامل به الحكومة مع مشاكلنا، وأولى هذه البديهييات أن نقل المصالح الحكومية قد يخفف من الازدحام الذي تعاني منه القاهرة بعض الشيء، لكن كيف ستخفف هذه الخطوة من معاناة المواطنين؟ هذه المؤسسات الحكومية، ألا يتردد عليها المواطنون لقضاء مصالحهم؟ هل ستنتهي هذه المصالح إذا انتقلت الحكومة للصحراء؟ ألن تزيد هذه الخطوة من معاناة المواطنين الذي سيضطرون للسفر مسافات طويلة لقضاء مصالحهم الضرورية؟".

واستطرد: "أم أن المقصود من هذه الخطوة الخطيرة ليس إنهاء معاناة المواطنين بل تقليل معاناة المسؤولين الحكوميين وموظفي الحكومة؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يستحق هذا الهدف التقليل من معاناة الوزراء وحل مشاكلهم الأمنية، بكل هذه المبالغ الطائلة؟ وقد يقال إن المقصود ليس فقط نقل المسؤولين وحمايتهم من الازدحام والتلوث واحتمالات الهجمات الإرهابية، بل نقل أعداد كبيرة من المواطنين بالتدريج للسكنى في المدينة الجديدة، فهنا تُطرح عدة أسئلة خطيرة، سياسية في المقام الأول، كان من الأجدى أن تطرحها الحكومة للنقاش العلني".

وأردف: "أولى هذه الأسئلة تتعلق بالتكلفة الباهظة للمشروع، وبمقارنة جدوى إقامة هذا المشروع مع جدوى إنفاق ذلك المبلغ الضخم على العاصمة الموجودة بالفعل وحتى على المدن الأخرى في الوادي والدلتا، فلنا أن نتخيل ما الذي يمكن أن يحدثه إنفاق ٥٠٠ مليار جنيه على تحسين المواصلات العامة في القاهرة تبلغ تكلفة الخط الرابع للمетро ١٥ مليار جنيه، أي أنه إذا صرف هذا المبلغ على المواصلات العامة فقط فسيكون للقاهرة ٣٣ خطا جديدا للمетро، أو حل مشكلة السكن، أو الارتقاء بالصحة العامة، بدءا من تطوير شبكة الصرف الصحي، وانتهاءً بمشكلة جمع القمامة في المدينة".

وأضاف: "بل يمكن طرح السؤال بشكل أوسع: هل أجرت الحكومة دراسة تقارن بين جدوى بناء عاصمة جديدة وجدوى صرف هذه الأموال الطائلة (التي لن أنساءل عن مصدرها) للتصدي لمشكلة الصرف التي تهدد الدلتا برمته، والتي رفعت من مستوى المياه الجوفية فيها وزادت من ملوحة الأرض الزراعية وأضعفت إنتاجية الفدان؟ ولنا أن نتخيل ما الذي يمكن أن يحدثه إنفاق هذا المبلغ الضخم، ٥٠٠ مليار جنيه، على تحسين مستوى المعيشة فيما تطلق عليه الحكومة لفظ "العشوائيات" حيث يقطن أكثر من ثلثي سكان القاهرة في ما الذي تنتويه الحكومة بخصوص هذه الملايين من المواطنين، سكان العشوائيات؟ هل ستركهم تحت وطأة انعدام المرافق والإهمال الرسمي لكي

ينعم الوزراء بهواء نقي وشوارع عريضة وكل الخدمات الأخرى في العاصمة الـ"شيك" الجديدة؟".

وأكمل: "وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال الأخير، أيهما أفضل: صرف الـ50 مليار جنيه لبناء عاصمة جديدة في الصحراء مقابل صرف نفس هذا المبلغ للارتقاء بالعاصمة الموجودة بالفعل، قد يكون من المفيد أن نعقد مقارنة مع دول أخرى نقلت عاصماتها لمدن جديدة تفاديا لمشاكل المدن القديمة (وتقفز للأذهان تجربتي أنقرة وبرايليا مع العلم أن أنقرة لم تُستحدث، بل كانت مدينة ذات ماضٍ عريق). ولكن لماذا نذهب بعيدا، ولنا هنا في مصر، في القاهرة، دروس نتعلم منها".

ومضى في حديثه موضحاً: "نظرة سريعة إلى تجربة إنشاء المدن الجديدة المحيطة بالقاهرة (مثل القاهرة الجديدة والشروق والرحاب و7 أكتوبر) توضح تهافت الحجة القائلة بأن حل مشاكل القاهرة يكمن في الخروج بل الهروب منها وتركها لترزخ تحت وطأة مشاكلها فالدولة، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، قامت على مدار السنوات الأربعين الماضية بإنفاق مليارات الجنيهات على هذه المدن الجديدة على أمل أن تجذب حوالي 11% من سكان القاهرة الكبرى، غير أن هذه المدن الجديدة التي توسعت حتى أضحت تغطي نسبة 39% من مساحة المدينة، وبالرغم من الدعم الهائل الذي تلقتة من الدولة والممثل في المرافق الأساسية من مياه وصرف صحي وطرق وتليفونات، لم تستطع أن تجذب أكثر من 4% من سكان القاهرة الكبرى في الوقت الذي يئن فيه 12 مليون مواطن -أي ثلثي سكان المدينة- من العيش في العشوائيات التي تمثل نسبة 17% فقط من مساحة القاهرة الكبرى أي أن السياسة الإسكانية والعمرانية التي اتبعتها الحكومات السابقة، والتي اعتبر مشروع العاصمة الجديدة امتداد لها، أدت إلى استئثار 4% من سكان القاهرة بـ39% من مساحتها متمتعين بأحسن المرافق وبأرقى الخدمات، بينما يعيش 73% من السكان على 17% من مساحة المدينة في عشوائيات تفتقر لأدنى متطلبات الحياة الكريمة".

وأسهب في تدوينته: "أنا دارس لتاريخ القاهرة في العصر الحديث، وتحديدًا للفترة التي اصطلح على تسميتها بالفترة الخديوية، وبدرجة أقل للفترة اللاحقة، أي الثلث الأول من القرن العشرين وبعد حوالي عشر سنين قضيتها في دراسة تاريخ المدينة توصلت لنتيجتين أظن أنهما وثيقتا الصلة بهذا المشروع الكارثي الذي نحن بصده الآن".

وعما توصل له في دراسته قال: "أما النتيجة الأولى التي توصلت إليها بعد دراسة تاريخ "القاهرة الخديوية" هي أن هذه المدينة الرائعة التي يتغنى بها الكثيرون ويترحمون عليها لم تكن نتاج افتتان الخديوي إسماعيل بباريس كما علمونا في المدارس، بقدر ما كانت نتاج اهتمام حقيقي بالصحة العامة وهوس عميق لدى المسؤولين بكيفية تحسين مستوى معيشة "المصريين" أي الذين يقطنون مصر-القاهرة، أو "المحروسة" كما كانت العاصمة تعرف في الوثائق الرسمية ويكفي أن نقرأ في مجلة "يعسوب الطب"، أول مجلة طبية تصدر باللغة العربية، تقريراً عام 1868 عن الجهود التي تمت في المدينة للارتقاء بالصحة العامة، من تجفيف للبرك والمستنقعات، للتلقيح ضد الجدري، لزرع الأشجار وشق الشوارع العريضة من أجل تحسين الهواء في المدينة وما يذكره التقرير إن "الصحة العمومية هي الأساس لرفاهية أحوال الوطن" و"إنه كلما حصل الاعتناء والافتكار في أمور حفظ الصحة العامة كان ذلك عوناً على تكاثر الأهالي".

وواصل: "مشاكل القاهرة لا تكمن في زيادة عدد سكانها ولا تكمن أيضاً في غياب التخطيط لمشاكل القاهرة، ككل مشاكل البلد، سياسية في المقام الأول مشكلة القاهرة، ككل مدننا، إنها تفتقر لأي آليات أو مؤسسات تسمح لسكانها بإدارتها ووضع الخطط لها ومراقبة المسؤولين فيها مشكلة القاهرة الحقيقية تكمن في أن مجالس أحيائها وبلدياتها ومحافظيها (على اختلاف مسمياتهم على مدار ستين سنة وأكثر) كانت دوماً أدوات في يد الحكومة المركزية للسيطرة على السكان وليست أدوات في يد السكان لإدارة مدينتهم بالشكل الذي يرونه يحقق لهم سعادتهم ورفاهيتهم ومصالحهم فالمجالس المحلية يرتع فيها الفساد، والمحافظ معين من قبل الحكومة المركزية، ومعايير نجاح أي محافظ ليس تقديم الخدمات للمواطنين بقدر ما هو إحكام قبضة الدولة على المدينة".

واختتم تدوينته: "حل مشاكل القاهرة لا يكمن في مصادرة المجال السياسي فيها ولا يتحقق بتحويل أسئلة السياسة فيها لأسئلة إدارة يقوم بها تكنوقراط وبالطبع لن يتحقق بناء عاصمة جديدة والتخلي عن القاهرة، المدينة القائمة بالفعل حل مشاكل القاهرة بيد سكانها، ولن تنهض هذه المدينة إلا إذا تمكن هؤلاء السكان، قاطنو عزبة الهجانة ومنشية ناصر، مثلهم مثل قاطنو الزمالك وجاردن سيتي، من رسم سياسة مدينتهم، وانتخاب ممثليهم في مؤسسات وهيئات ديمقراطية، والتحكم في ميزانية المدينة النابعة في المقام الأخير من كدهم وعملهم، ومراقبة من يقول إنه سينفق 500 مليار جنيه على أحلام من سراب في الصحراء".